

أثر التمكين الاقتصادي للمرأة على تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر The impact of womens economic empowerment on promoting sustainable development in algeria

احمد مصطفىوي^{1*}، حمزة ميزان²

¹ المعهد الوطني للتكوين المهني المتخصص في التسيير بالشلف Ah.mostefaoui@univ-chlef.dz

² جامعة حسينة بن بوعلي بالشلف ، h.meziane@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/08/22

تاريخ القبول: 2023/08/02

تاريخ الارسال: 2023/07/14

ملخص:

تمثل قضايا تمكين المرأة إحدى أهم المحاور التي تركز عليها الحكومات، والتي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحيث تكفل مساهمتها في عملية التنمية المستدامة، وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تمكين المرأة اقتصاديا ومساهمتها في عملية التنمية المستدامة، في كل مجال من المجالات التالية (رفع المستوى الاقتصادي، الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات، القضاء على الفقر، الوعي الاقتصادي... الخ)، ولقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة تقدما ملحوظا في مجال دعم وتمكين المرأة الجزائرية من خلال الإدارة السياسية الداعمة والمساندة لقضايا المرأة، وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مسألة تمكين المرأة من خلال الاهتمام باستثمار امكانياتها التي أصبحت في مقدمة اولويات الخطط الاقتصادية والاجتماعية للحكومات في مختلف انحاء العالم.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، تمكين المرأة، التنمية المستدامة.

تصنيف Jel: 04، H81، 03

Abstract:

women's empowerment issues are one of the most important areas that government's focus on, which aims to enhance the participation of women in various economic, social and political fields, so as to ensure their contribution to the process of sustainable development, in each of the following fields (raising the economic level, economic independence and self-reliance, poverty eradication, economic awareness...etc.), Algeria has recently witnessed remarkable progress in the field of supporting and empowering Algerian women through the supportive and supportive political administration for women's issues. Through this research, we will try to shed light on the issue of empowering women by investing in their capabilities, which have become at the forefront of the economic and social plants of government's around the world.

Key words : Economic empowerment, women, sustainable development

Jel Classification Codes : 04, H81, 03.

* المؤلف المرسل: مصطفىوي أحمد

توطئة (مقدمة):

اصبح موضوع مشاركة المرأة في التنمية مطلب رئيسيا لما له من دور فاعل في الحياة الاقتصادية الى والاجتماعية والسياسية ، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركه العنصر البشري وحسن اعدادة والمرآة دور في حركه تنميه وفيما وفي مواجهه ما يحيط بها من مشكلات عملية لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصر فعالا ومهما وقوه من قوى الانتاج والخدمات باعتبارها ايضا موضوعا لتغيير ومحدثا له فلا يمكن تحقيق التنمية لاي بلد من البلدان ما لم يتم اشراك المرأة في صنع هذه التنمية لان المرأة نصف المجتمع ولان عمل ولان عملية اقضاءها تعني تعطيل مولدا غير مستثمره مما يدفع باتجاه تمكينها لضمان مشاركتها الفاعلة في صنع العديد من القرارات على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

انطلاقا من ما سبق قمنا باعداد الاشكالية التالية :

الى اي مدى يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة ؟

1. الاطار النظري للتمكين الاقتصادي للمرأة:

التمكين الاقتصادي هو أحد الركائز الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، حيث يعد توسيع الفرص الاقتصادية للمرأة امرا مهما لأنه عامل حاسم في تمكين المرأة ، و يجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في سياق حقوق المرأة و العمل .

1.1.1 مفهوم تمكين المرأة.

لا يمكن تحقيق التنمية لأي بلد في البلدان ما لم يتم اشراك المرأة في صنع هذه التنمية لأن المرأة نصف المجتمع ولا يجوز تهميش هذا النصف سواء في الحياة الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية لأن عملية اقضاءها تعني تعطيل مورداً غير مستثمره مما يدفع باتجاه تمكينها لضمان مشاركتها الفاعلة في صنع العديد من القرارات على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

2.1. تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة :

تمثل قضايا تمكين المرأة وتحقيق العدالة بين الجنسين من القضايا المهمة حيث جاء الاهتمام بموضوع تمكين المرأة منذ الثمانينيات من القرن الماضي وان اهميتها الاقتصادية تتمثل في رفع الكفاءات وتحقيق التنمية والرفاهية حيث تكون مستويات الرفاهية محدودة ومرتبطة بالاقتصاديات ذات الطبيعة الهشة او الضعيفة التي تحتاج الى اصلاحات هيكلية كاملة وألتي لا تقتصر على قضايا العدالة . (أحمد، 2012، صفحة 11)

ويعد التمكين الاقتصادي للنساء من الأولويات الأساسية لبعض الدول العربية بحيث يمثل محورا هاما في خططها و استراتيجيتها الوطنية وقد اتخذت الدول العربية في هذا المجال تدابير ناجحة تتمثل في سن القوانين الجديدة او مراجعة بعض المواد من القوانين النافذة لحماية الحقوق الاقتصادية للمرأة. (mariam, 2014, p. 163).

3.1.3 أهداف التمكين :

يهدف التمكين بصفة عامة اكتساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته و ما بداخله من قدرات لأجل ان يصل الى نوعيه الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الافضل وزيادة الخيارات المتاحة و تحسين فرص الوصول الى الخدمات و السلع و تعزيز قدرات الافراد وتمثل أهداف التمكين بما يأتي وهي :

- وصول المرأة الى المشاركة الحقيقية في صنع القرار بدا من الاسرة حتى اعلى مراكز صنع القرار في الدولة و مروراً بمؤسسات المجتمع المحلي و القومي الحكومية وغير الحكومي و تعزيز دور القطاع الاهلي و المنظمات النسائية في تغير الاوضاع السائدة و المشاركة بفاعلية اكبر في تمكين المرأة .

- تحسين وضع المرأة وتمكينها اقتصادياً وتوفير الخدمات الاستشارية لبناء القدرات البشرية. الدعوة الى اتباع نهج يقوم على الحق في التنمية لتمكين المرأة و النهوض بها من اجل القضاء على جميع اشكال التمييز ضدها و تقليص الفجوات بين الجنسين.
- الدعوة الى اتباع نهج يقوم على الحق في التنمية لتمكين المرأة و النهوض بها من اجل القضاء على جميع اشكال التمييز ضدها و تقليص الفجوات بين الجنسين

4.1. مؤشرات تمكين المرأة :

هناك بعض تمكين المرأة من العمل في مختلف المجالات وكما يلي:

1.4.1. التمكين السياسي:

- نسبة النساء في المجالس المحلية و مركز اتخاذ القرار.
- نسبة النساء في الخدمة المدنية.
- نسبة النساء اللواتي سجلن ويحق لهن التصويت و الانتخاب.

2.4.1. التمكين الاقتصادي:

• التغير في نسبة معدلات التوظيف.

- نسبة صاحبات الأعمال الحرة و المشاريع المستقلة.

- نسبة مشاركة المرأة في سوق الأوراق المالية. (خليل، 2000، صفحة 123)

3.4.1. التمكين الاجتماعي للمرأة: هناك العديد من المؤشرات الاجتماعية و منها .

- مؤشرات الخصائص الديموغرافية للمرأة و تشمل الصحة و الغذاء و التعليم والمشاركة في فرص العمل ب الفرص المتاحة للوصول الى مصادر المعرفة و المعلومات.
- تنمية التشريعات من اي تحيز ضد المرأة في مجال العمل والتملك و الائتمان و الاحوال الشخصية و التعامل امام القضاء.
- الزيادة في اعداد منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع المرأة سواء في التمكين القانوني او التدريب و التعلم او في مواجهة العنف الموجه ضد المرأة .
- مشاركة المرأة في ادارة و تنظيم البرامج و المشروعات التنموية.

- مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على مستوى الاسرة و العمل و المجتمع المحلي (للمرأة، 2000، صفحة 13)

5.1. أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة :

" قام Lashely and McGoldrick عام 1994م بتحديد أربعة أبعاد للتمكين يمكن من خلالها أن توفر وسيلة لوصف أو تحديد هيئة التمكين المستخدم في اي منظمة وفيما يلي قامت الباحثة بعرض هذه الأبعاد باختصار كمايلي :

المهمة : يقوم الفرد بأدائه لمهامه بحرية تامة، والعمل باستقلالية وتحقيق الأهداف التي قامت بوضعها المنظمة سواء كان العمل فردي أم بشكل جماعي.

القوة: يأخذ بعد القوة بعين الاعتبار الشعور بالقوة الشخصية التي يمتلكها الأفراد نتيجة تمكينهم ما المهام التي يقوم بها الأفراد الممكّن؟ وإلى أي مدى السلطة التي يمتلكها الفرد محددة في المهام؟ وإلى أي مدى تقوم الإدارة بجهود لمشاركة العاملين في السلطة وتعزيز شعورهم بالتمكين؟

الالتزام : يرتبط التزام الموظف برفع معنوياته عن طريق زيادة تحفيزه لأداء عمله من خلال توفير احتياجات الفرد للقوة والاحتياجات الاجتماعية وزيادة الثقة بالنفس.

الثقافة: يقصد بها الأسلوب الذي تتبعه المنظمة لتنفيذ عملية التمكين والاستراتيجية التي تسعى المنظمة لتحقيقها ، فإذا تم إدارة بيئة المنظمة وأسلوب تنفيذ التمكين بقدرة وفاعلية فإن التمكين سيعزز تحسين الإنتاجية، الجودة... الخ (رزان، 2008، صفحة 109) 6.1.

جهود الأمم المتحدة لتمكين المرأة اقتصاديا:

لقد حاربت الأمم المتحدة كل أشكال التمييز العنصري ضد المرأة والتمييز الجنسي ضدها وكافة أشكال اللامساواة وتعمل لحد الآن بكل الطرق الممكنة لترقية وضعية المرأة في العالم عبر ابرام الاتفاقيات مع الحكومات وتزويدها بكافة الاستشارات والاحصائيات ولمعرفة هذه الجهود نبدا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

المادة 01: "فإن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، ويحظر ممارسة أي تمييز ضدهم، مثل التمييز القائم على أساس نوع الجنس"

المادة 02 الفقرة 02: "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي"

المادة 03: "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، المنصوص عليها في هذا العهد"

ولمعرفة المزيد من الجهود نقدم جهود الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) كعينة من الهيئات الأُممية - التي هي واحدة من خمس لجان اقليمية تخضع لولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ويتمثل دور اللجنة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا من خلال التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تضم الاسكوا 20 دولة عربية (الأردن، الجمهورية العربية السورية الصومال، العراق، عمان، دولة فلسطين قطر الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب المملكة العربية السعودية موريتانيا اليمن أسست الاسكوا عام 1973 لتحضير النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التعاون فيما بينها وتعزيز التنمية حيث "تعد الإسكوا دراسات حول مختلف جوانب تمكين المرأة اقتصادياً، وتركز على ريادة الأعمال وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وتعد مشاورات إقليمية واجتماعات للخبراء لتحويل المعرفة إلى إجراءات ملموسة وللاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية ، وتضع ادوات تشدد على اهمية تمكين المرأة و النهوض بمشاركتها الاقتصادية لما لذلك من اهمية على مستوى المجتمعات و الاسر المعيشية و الاقتصاديات (،،، 2008)

2. ماهية التنمية المستدامة .

لقد تطورت بنية التنمية المستدامة منذ 1982 الى يومنا هذا عن طريق سلسلة من المؤتمرات و الملتقيات ، سنناقش من خلال هذا المحور مفهوم التنمية المستدامة و ابعادها و اهم مؤشراتنا .

1.2 مفهوم التنمية المستدامة . تعد التنمية المستدامة بأنواعها عملية ديناميكية تنبع من الكيان و تشمل جميع الاتجاهات تهدف الى تبديل الهياكل الاجتماعية و تعديل الادوار ، نحو التغيير في المعطيات الفكرية و بناء دعائم الدولة العصرية .

1.1.2 تعريف التنمية المستدامة :

تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية The World commission on Environment and Development التي شكلتها الامم المتحدة لدراسة هذا الموضوع وقدمت تقريراً عام ١٩٨٧ بعنوان مستقبلنا المشترك The Common Future إذ يعد هذا

التعريف الافضل في شموله واختصاره للتنمية مستدامة بقوله "بأنها التنمية التي تلي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم". (البديع، 2001، صفحة 316)

ان جوهر التنمية المستدامة يتضمن ضرورة ضمان تحقيق العدالة بين الاجيال الحالية والمستقبلية وهذا يتطلب استخدام حكيم للموارد الغير متجددة في البلد بما فيها توفير فرص جديده للأجيال المستقبلية لكي تنعم بمصادر جديده للرفاهية ومن اجل تحقيق هذا الهدف يجب ان يعاد استثمار عائدات الموارد الغير متجددة لتعزيز الاصول المادية ودعم التنمية البشرية. (تقرير، 2009، صفحة 1)

ومن خلال القمة العربية للتنمية المستدامة المنعقدة في جوهانسبورغ سنة 2002 تم تحديد اولويات التنمية المستدامة التي تتركز في المجالات التالية : الطاقة ، المياه ، الصحة ، التنوع البيولوجي ، الفقر ، التجارة ، التمويل ، نقل التكنولوجيا ، الادارة الرشيدة ، التعليم ، المعلومات و البحوث .

2.1.2 أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف نلخصها فيما يلي :

- زيادة الدخل الوطني

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى إحداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها و انخفاض مستوى معيشة سكانها، و الذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الإقتصادية المختلفة، إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة، فكلما توفرت رؤوس الأموال و كفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني .

- تحسين مستوى المعيشة:

يعتبر تحسين مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها كما أن زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة ، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي إلى تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى فئة معينة من الأفراد، و بالتالي عدم تحسين مستوى المعيشة . لذلك يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية والتحكم التحكم في معدلات المواليد و تحقيق توزيع عادل للدخل الوطني. وعليه تعمل التنمية المستدامة تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو .

- تقليل التفاوت في الدخل و الثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في الدخل و الثروات من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها و يندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية، في هذا المجال تعاني الدول المتخلفة من فوارق كبيرة في توزيع الدخل بحيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة و تتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني، بينما تملك فئة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من الثروة وتتحصل على نصيب عالي من الدخل.

- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، و عدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها . (علام، 2004، صفحة 98)

2.2. شروط التنمية المستدامة :

وتتطلب التنمية المستدامة ما يلي :

- ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة.
- تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة و التي تتسبب في تلوث الماء والهواء.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.
- ولتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة و الاقتصاد في عملية صنع القرار بالإضافة إلى توفر شروط أخرى تتمثل فيما يلي:
- يجب تلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.
- يجب أن تكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة و أن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة و أن لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل.
- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة الاجيال المستقبل من الوفاء بحاجاتها .
- الادارة الواعية للمصادر المتاحة و القدرات البيئية و اعادة تاهيل البيئة التي تعرضت للتدهور و سوء الاستخدام .
- الاخذ بسياسة التوقعات و الوقاية التي يكون اكثر فعالية و اقتصاد في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة . (عطية، 2003، صفحة 30.31)

3.2. خصائص التنمية المستدامة :

- من خلال المفاهيم و المسوغات المذكورة للتنمية المستدامة يمكن ان نحصر خصائص التنمية المستدامة وسماتها على الرغم من صعوبة تحديد هذه الخصائص والمميزات بسبب تنوع المعاني و المضامين المختلفة والمتداخلة للتنمية المستدامة .
- ان التنمية المستدامة تعني بالموارد الطبيعية و كيفية ادارتها وتعظيم الفائدة في استعمالها و الاساليب الممكنة للإبقاء و المحافظة عليها .
 - انها تعني التفكير في المستقبل وفي رصيد الاجيال القادمة ، وذلك من منطلق ان الاجيال القادمة سوف تتولى تدبير امورها كما يتدبر الجيل الراهن شؤونها .
 - انها تؤكد على اساس الموازنة بين موارد الارض المتناقصة والعدد المتزايد من السكان في العالم . ان اكثر ما يشغل المهتمين بالتنمية المستدامة هو الانفجار السكاني وما يترتب عليه من ضغط واستنزاف موارد الارض المحدودة فهي تسعى الى تحقيق نمو سكاني ثابت ومستقر .
 - ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم اساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الاسراف في استهلاك الماء والهواء و الموارد الحيوية الاخرى .
 - التنمية تلبي الاحتياجات الاساسية للفرد من البشر في المقام الاول فأولويتها هي تلبية الاحتياجات الاساسية للفقراء منها العمل والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتعلق بتحسين نوعية حياتهم المادية و الاجتماعية ، فالمجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك الا استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة وهو ما يهدد سلامة البيئة .
 - التنمية المستدامة هي تنمية متكاملة مع الجانب البشري فيها و تنميته من اولى اهدافها لذلك تراعي الحفاظ على البنية الاجتماعية ، والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع وحقه في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل و ان التنمية المستدامة تتعامل مع العدالة الاجتماعية من منظورين الأول وهو المنظور الافقي يتمثل بضرورة تحقيق العدالة ما بين الافراد والمجتمعات في الجيل الواحد والثاني وهو الرأسي بمحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين الاجيال المتعاقبة. (حمادة، 2008، صفحة 91)

4.2. ابعاد التنمية المستدامة :

1.4.2. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة :

ينبع هذا البعد من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل بوصفها قاعدة التنمية وأن استنزاف مواردها يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف فرصة التنمية المستدامة ويستند هذا البعد إلى زيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر عن طريق الاستغلال للموارد الطبيعية بصورة مثلى وأعلى كفاءة ويشير هذا المفهوم إلى احتياجات الفقراء في العالم وإيلاء لهم الأولوية في الاهتمامات يتمحور هذا البعد حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي قضى بزيادة رفاهية المجتمع إلى الحد الأقصى والقضاء على الفقر إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات التكنولوجية في مجال توظيف الموارد الطبيعية إذ أن سكان البلدان الصناعية يحصلون على مستوى نصيب للفرد بالأضعاف مقارنة بالدول النامية، حيث يتضمن البعد الاقتصادي ما يلي (تعديل انماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة ، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية ، المساواة في تلبية الحاجات الأساسية و توزيع الموارد و الدخل) .

2.4.2. البعد البيئي للتنمية المستدامة :

لقد ادخل البعد البيئي في النموذج التنموي الجديد التنمية المستدامة على خلفية الاستراتيجيات التنموية التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى التدهور البيئي للأرض ، وهذا البعد يتعلق بالحفاظ على أساس الموارد المادية والأيكولوجية وعلى النظم الأيكولوجية والنهوض بها ، أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة إذ إن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتوفرة، وأن عامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة لذلك يجب معرفة عملية إدارة مصادر الطبيعة لسنوات قادمة عدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون الضغوط عليه.

3.4.2. البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة:

أدى استخدام التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي ومن أهم أبعاده هي :

من أجل تحقيق التنمية المستدامة لا بد من استخدام تكنولوجيا نظيفة تساهم في رفع الإنتاجية وانعكاسه على تحسن المستوى المعيشي، وأهم أبعادها هي: في الواقع أننا لا نستطيع تحقيق تنمية مستدامة من دون استخدام أفضل أشكال التكنولوجيا التي ستمكننا من تحديد الموارد غير المتجددة النادرة واستغلال الموارد المتجددة، ويتم ذلك على وفق :

- استخدام التكنولوجيات المحسنة حيث تقوم الصناعة باستخراج الموارد من قاعدة الموارد الطبيعية ، ويعد التصنيع إحدى طرق التنمية الاقتصادية لرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل، وينجم عن عملية التصنيع وجود مخلفات غازية وسائلة وصلبة ، تنبعث عنها ملوثات قد تلوث البيئة.

- الحد من انبعاث الغازات والمخروقات:

أكثر قضية بيئية تستأثر باهتمام المجتمع الدولي حالياً هي ظاهرة التغيرات المناخية العالمية التي تحولت إلى قضية حياتية معاشية ومؤثرة في كل مظهر من مظاهر الحياة التي يعتقد أنها من الخطورة بحيث أن نتائجها العميقة تعادل خطر حرب نووية عالمية شاملة ، بل قد تكون نتائجها النهائية أسوأ بكثير من كل التوقعات العلمية ولربما شهد العالم بسببها فوضى بيئية وايكولوجية عنيفة وغير مسبوقة في التاريخ، أن الاضطرابات المناخية الواسعة في العالم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالارتفاع الملحوظ في درجة حرارة الأرض. فحرارة الأرض أخذت تتصاعد تدريجياً منذ بداية هذا القرن، ويأتي معظم الارتفاع المتوقع في درجة حرارة العالم نتيجة إنتاج غاز أكسيد الكربون وغاز الميثان وغاز كلوروفلور الكربون والغازات الأخرى التي تلوث الهواء وتعرف باسم غازات الاحتباس الحراري. (الله،"، التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية، 1998، صفحة 245)

5.2. مؤشرات التنمية المستدامة :

يتم تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة عادة الى عدة فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية نفسه حيث ينقسم الى مؤشرات اقتصادية واجتماعية واخرى بيئية ويتم استنباط هذه المؤشرات لتدل على معظم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1.5.2. المؤشرات الاقتصادية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

يمثل نصيب الفرد من الناتج السنوي للبلد مقدار ما يحصل عليه الفرد (نظرياً) من سلع وخدمات خلال تلك السنة كما يبين هذا المؤشر النمو الاقتصادي ويقاس مستوى الانتاج الكلي وحجمه، ومع انه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً، فانه يمثل عنصراً هاماً من عناصر نوعية الحياة، اي ان تحقيق زيادة مستمرة ومطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعد شرطاً ضرورياً (Necessary-Condition) وان كان غير كاف (Not Sufficient Condition) في تقرير مستوى التنمية المستدامة، لانه لا يتضمن المتغيرات البيئية في الحسابات القومية هذا من جهة ويكتنف هذا المؤشر عدداً من نواحي القصور من جهة اخرى مثل كونه لا يكشف توزيع ذلك الدخل فعلياً بين السكان بالتساوي كما ويفقد هذا المؤشر اهميته كلما كبرت نسبة السكان الذين يبعد دخلهم الفعلي عنه كثيراً وعندما تكون الغالبية العظمى من السكان تقع دخولهم بعيداً عن هذا المتوسط ويحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بتقسيم الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية في عام معين على عدد السكان في نفس العام، وهو مؤشر من مؤشرات القوة الدافعة يقاس بالدولار الامريكي.

- الاستثمار الاجمالي الثابت كنسبة مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي :

يشمل الانفاق على الاضافات الى الاصول الثابتة للاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا المؤشر يقيس نسبة الاستثمار الاجمالي الى الانتاج، ويعبر عنه كنسبة مئوية، وهنا ينبغي الإشارة الى اهمية تخصيص قسماً كبيراً من التكوين الرأسمالي، ولاسيما في المراحل المبكرة منها، لقطاع بناء الانشاءات بهدف توسيع مشروعات البنية الاساسية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، هذا من جهة وزيادة معدلات الاستثمار من الموارد والامكانات الذاتية من جهة اخرى.

- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات:

يبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد بعبارة اخرى يعكس قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد من دون حدوث عجز ويعبر عنه كنسبة مئوية، ويرتبط هذا المؤشر بشكل قوي مع التنمية المستدامة أي هناك علاقة طردية .

- نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية:

يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة في بلد معين بهدف ابراز مستوى الانتاج ومستوى الرفاهية في البلد المعني بفاعلية انظمة انتاج الطاقة.

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي:

يبين هذا المؤشر مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات الى الناتج المحلي الاجمالي، ويوضح هذا المؤشر مقدار الفائض او العجز كما يبين مدى سرعة تأثير الاقتصاد سلبياً.

2.5.2. المؤشرات البيئية :

بعد التطورات الكبيرة التي حدثت في مفهوم التنمية المستدامة يعد البعد البيئي كبعد أساسي فيها ، فقد تطورت المؤشرات وأدخلت المتغيرات البيئية ضمن حسابات الناتج القومي في معظم دول العالم ، ويمكن تقسيم المؤشرات البيئية على الآتي:

- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية :

يقيس هذا المؤشر متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية الصالحة للاستخدام ، ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين، الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديموغرافية، والأخرى ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخل التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية في العالم ، وهذا يؤدي إلى ضغوط على استخدامات المياه وتزايد تلوثها من جراء السكن العشوائي حول المدن، وما ينجم عن ذلك من مشكلات بيئية تنعكس آثارها في متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة لاستخدام الإنسان.

- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة :

يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأراضي المزروعة ، ويتجه هذا المتوسط في البلدان النامية عموماً إلى الانخفاض ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني مما يؤدي إلى صعوبة في توفير الانتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغذاء للسكان ما لم تأخذ هذه البلدان بتطبيق الأساليب والابتكارات التكنولوجية الزراعية الحديثة والصديقة للبيئة .

- كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً :

يقيس هذا المؤشر كمية الأسمدة المستخدمة في الزراعة للوحدة من الأراضي الزراعية ، ويقاس هذا المؤشر بالكيلو غرامات للهكتار من خلال قسمة كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً على مساحة الأراضي الزراعية ويعكس هذا المؤشر كثافة استخدام الأسمدة ، وتنبع الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر من كونه يعكس التوسع العمودي في الزراعة وارتباط ذلك بإنتاجية الأرض والفلاح .

3.5.2. المؤشرات الاجتماعية:

تتمثل المؤشرات الاجتماعية بما يلي :

- المساواة : في النوع الاجتماعي ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل اجر المرأة بمعدل اجر الرجل ب الفقر و يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

- البطالة : و يشمل جميع افراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين و يتقاضون مرتبات او عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة

- الصحة العامة : هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة و التنمية المستدامة فالحصول على مياه شرب نظيفة ورعايا صحية دقيقة هو من مبادئ التنمية المستدامة (الرزاق، 2020، صفحة 23.24.25)

3. مساهمة التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة .

تمكين المرأة اقتصادياً مسألة مهمة في دعم و تنمية افكار التنمية المستدامة ، حيث سنقوم من خلال هذا المحور بتبيان الدور الذي تلعبه المرأة في تعزيز هذه الافكار .

1.3. مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) :

ظهر مفهوم الجندر عام ١٩٧٥ وترسخ خلال العقد الدولي للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) فبرزت الاهتمامات بضرورة معالجة الفجوات النوعية القائمة بين الرجال والنساء في العديد من المجالات التشريعية و الصحية و المهنية و التعليمية و الحياة السياسية وغيرها من اجل تحقيق عدالة النوع الاجتماعي ، سواء على المستوى الدولي او على المستوى الدول النامية عامة و الوطن العربي بشكل خاص . (حوسو، 2008، صفحة 21)

1.1.3. تعريف الجندر :

الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى ، التي تكتسب بالتعليم وتغير بمرور الزمن ، وتباين بشكل شاسع من ثقافة لأخرى وداخل الثقافة الواحدة فهي ديناميكية وليست ثابتة مثل الأدوار البيولوجية ، فمفهوم الجندر هو الصورة التي ينظر بها المجتمع الى النساء والرجال ، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرهن وتصرفاتهن متركزا في ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع ، وليس إلى الاختلافات البيولوجية / الجنسية / بين الرجل والمرأة متضمنا " أيضا مفاهيم العدل والأنصاف اتجاه المرأة والمساواة بينها وبين الرجل والعمل على تمكينها ، و اذا عدنا الى القرار التاريخي الذي اتخذته العالم في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 باعتماد جدول الاعمال العالمي للتنمية المستدامة والذي يحدد ما يتضمنه في الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة ، وانه نسلم بانه تحقيق التنمية المستدامة يتركز في جوهره على تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين و كفالة تمتع الجميع بذات الحقوق بما يضمن للنساء . ضمان تفعيل طاقتهن الكامنة في اطار من الكرامة و المساواة وضمان مشاركتهن الكاملة في تعزيز الامن و السلام واهم ما جاءت به اهداف التنمية المستدامة في منهاج عمل المرأة في المنطقة العربية ٢٠٣٠ الاجراءات ذات الأولوية اللازمة لدعم جهود الحكومات الوطنية بالتزامها بتحقيق اهداف التنمية المستدامة و الالتزام في ذات الوقت بتحديد المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات حيث تم دمج قضايا المرأة في محاور العمل لتحقيق التنمية المستدامة حسب خطة 2030. (المتحدة، المرأة و تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية (دراسة استرشادية)، ملخص تنفيذي ، بدون سنة ، صفحة 6)

وتعد العلاقة بين المرأة والتنمية نقطة تحول في بلورة مفهوم التنمية ، إذا من المستحيل أن يخلو خطاب أو دراسة عن التنمية من الإشارة للمرأة ودورها ، وكان لابد من إطار نظري جديد لمعالجة هذا التطور ، إذ أن نظريات التنمية المعروفة حينئذ الماركسية والتبعية لم تتناول خصوصية وضع المرأة وقضاياها بالنسبة للتنمية، فظهرت عدت مقاربات توضح فيها إدماج المرأة في التنمية ومن هذه المقاربات:

2.3. المرأة في التنمية (WID) Women In Développement.

ظهرت هذه المقاربة في القرن المنصرم، وعرفها مؤتمر نيروبي (١٩٨٥) بأنها "مسلسل تستفيد النساء من خلاله من التنمية" ويقوم هذا الاقتراب على فكرة أن المرأة هي ، (قاطرة التنمية) وان مساعدتها تسهم في دفع عملية التنمية إلى الأمام . وان مفهوم التنمية بالنسبة لهذا الاقتراب مفهوم محوري وركز هذا الاقتراب على البرامج التنموية التي تساعد المرأة على تحسين وضعها الاقتصادي وتأمين دخل الأسر وكانت نقطة الضعف تشمل في اختزال قضية التنمية في مشروعات معينة ذات أهداف محدودة . وبذلك ظلت المرأة مستبعدة من المسار الرئيسي لعملية التنمية . كما انه اغفل الإسهام المحتمل للمرأة في التنمية . وكذلك ينطلق بعد " المرأة في التنمية " (WID) من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماما عن تفكير المخططين في مجال التنمية وأنها مبعدة عن عملية التنمية وقد انصبت الجهود الأولى في سبيل إدماج المرأة في عملية التنمية على أبرز الأدوار المهمة التي تؤديها النساء وعلى أعداد الوثائق عن وضع المرأة الذي لا يتسم بأنصافها في المجتمع ، ولا ضمن عملية التنمية . كما يتناول أنشطة ومسؤوليات كل من النساء والرجال والآثار المتماثلة أو المتباينة التي قد تتركها السياسات وأنشطة البرامج والمشاريع على كل منها. يؤكد هذا البعد أيضا على أن إقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلبا فقط على المرأة وإنما ينجم عنه أيضا فشل المشاريع التنموية وعدم فعاليتها . ويرى البعد نفسه أن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص م و السكان، قد يجع هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية . من خلالا لتركيز على أدوارها الإنتاج مستوى الرجال أو على الأقل تساعدهن في ذلك .

3.3. المرأة والتنمية (WAD) Women And Développement.

منتصف السبعينيات ظهر اقتراب آخر هو " المرأة والتنمية " في دول الجنوب ودول أمريكا بالتحديد . ففي المؤتمر العالمي للمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥م انتقدت ممثلات دول الجنوب الحركة السنوية الغربية لأنها في متناولها للتنمية لم تأخذ بمنظور دول الجنوب بعين الاعتبار ، ولم تول قضايا الفقر وآثار الاستثمار نفس الاهتمام الذي اولته لقضايا المساواة بين الجنسين . ويتركز هذا البعد على العلاقة بعملية التنمية بدلا من مجرد التركيز على الاستراتيجيات ودمج المرأة في التنمية . ويقر هذا النهج أن الرجال في العالم الثالث الذين ليس لديهم مرتبة متميزة قد تأثروا كذلك عكسيا بميكانيكية التفرقة ضمن النظام العلمي لكنه يولي القليل من الاهتمام لتحليل العلاقات الاجتماعية للجندر ضمن الشرائح الاجتماعية ،

ويأخذ هذا النهج تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهود المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع . وقد تطور هذا البعد في أواخر السبعينيات كرد فعل ضد إهمال بعد " المرأة في التنمية " (WID) لبعض الجوانب . ويقوم بعد المرأة والتنمية (WAD) على مبدأ أولي يتمثل في أن المرأة مدججة مسبقا في عملية التنمية وان المشكلة المطروحة هي أنها مدججة بصفة غير متساوية.

أن منهج المرأة والتنمية مبني أساسا على أن عملية التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فاعلية إذا قدرتم بمجهودات المرأة داخل البيت وخارجة بدلا من تركها لحالها تستخدم وقتها بطريقة غير منتجة أو بصفة اصح بدلا أن يبقى أنتاجها يتسم بالاختلافات الشاملة وغير المتكافئة . ويشير هذا البعد أيضا إلى قمع النساء اقتصاديا في الهياكل الاجتماعية والطبقات لنفس الطبقة منها المرأة المنتمة إلى طبقة أخرى .

4.3. النوع الاجتماعي والتنمية (Gender And Développement GAD).

ظهر في منتصف السبعينيات اقتراب جديد في مجال الأكاديمي يركز على دراسة النوع الاجتماعي والتنمية GAD. وظهر هذا الاقتراب في المملكة المتحدة، وركز على دراسة تأثير التنمية على علاقات النوع الاجتماعي، وتناول هذا الاقتراب المرأة بوصفها عاملا فاعلا في تنمية المجتمع على العكس من منظور المرأة في التنمية، الذي تعامل مع المرأة بوصفها متلقي لبرامج التنمية وسياساتها.

ويعتبر هذا الاقتراب هو تحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي باعتبار أن إدماج المرأة بالأنشطة الحياتية كافة هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية. التي لم تؤثر سلبا على النساء فحسب ، بل وعلى الرجال أيضا . فأدت إلى قبول عقلية الرجل الذي ألت إليه السلطة عن طريق المورثات والتقاليد والفهم الخاطئ للدين حيث ساهم بذلك في تكوين الوضع الدولي للمرأة ، وان لم يستفيد الرجل من ذلك ، ألا أنه أقتن تلبية متطلبات القلب الاجتماعي . وتنمية النوع الاجتماعي هي تنمية الرجل والمرأة معا ومن ثم يحاول هذا المدخل تنمية الوعي بالنوع الاجتماعي . وأهليته في دعم مسار التنمية ، بمعنى أن يوحد الجنسين ليشكلا قوة واحدة تجمع البعدين الذكري والأنثوي لتحقيق التنمية الحقيقية المطلوبة .

ولهذا يعتمد مدخل النوع الاجتماعي والتنمية على استراتيجية ذات حدين من اجل الاعتراف بمصالح المرأة في مجال التنمية بما يلي :

- إجراءات خاصة بالرجل والمرأة معا "

. مراعاة مصالح الرجل والمرأة في البرامج العامة. (الرزاقي، دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة، صفحة 40.39)

5.3. المرأة الجزائرية بين القوانين الاقتصادية وواقع الممارسة :

بالرغم من كل تطور الحاصل في التشريعات العربية وليس الجزائرية فقط وما يحقق للمرأة العربية من تقدم في المشاركة الاقتصادية في الحياة الاقتصادي ، لكن تبقى تلك الانجازات دون المستوى المطلوب كما ان برامج التنمية البشرية لدمج المرأة في عملية التنمية لم تؤدي دورها فعلا وهذا راجع لعدة اسباب منها :

1.5.3. قطاع العمل غير منظم : ويركز هذا النوع من العمل في المنازل والجمعيات تطوعيه والمنشآت الصغيرة والقطاع الزراعي وهذا القطاع خارج عن اي اطار مؤسساته او قانوني ولا يقدم للعاملة اي حق من الحقوق المكفولة بقوانين العمل مثل المساواة بالأجر هو حق الإجازة المرضية المضمونة وحق الضمان الاجتماعي واجازة الأمومة والولادة المضمونة وحق التعويض عند اصابه العمل وتحديد انواع العمل الشاق ومنع المرأة منه .

وليتمكن القطاع الزراعي في الجزائر من تحقيق دوره في الانتعاش الاقتصادي انتهجت الدولة العديد من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والتجارية في السنوات الأخيرة حيث تبنت اقتصاد السوق والتحرير التجاري واصلاح النظام المالي والنقدي وسياسه سعر الصرف كما قامت بإصلاحات في منظومتها المؤسساتية والتشريعية والقانونية لخلق بيئة ومناسبات لتنمية الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية بالإضافة الى تبني العديد من سياسات الدعم وتشجيع للقطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية من الانتاج والتسويق والتصنيع الزراعي والتجاري ومنها تقديم الاعانات والقروض بدون فوائد او ضمان هذه الفوائد وتوزيع الاراضي الزراعية الاستصلاح بعض المحاصيل الزراعية الأساسية بأسعار مرتفعة ومشجعه بالإضافة الى تنمية وتطوير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي كالبنية الأساسية من

فتح الطريق والمسالك وبناء السدود وقنوات الري والصرف الصحي والخدمات الإرشادي والوقائية ومراكز البحوث علاوة على تدريب العاملين في ادارة القطاع الزراعي لكن رغم ذلك يبقى عمل المرأة الريفية في القطاع الزراعي متمثل في اعمال العائلة غير المدفوعة الاجر بالرغم من وجود قانون الاصلاح الزراعي لكن الواقع الريفي محكوم بالعادات والتقاليد التي تحكم المرأة اذ انها لا تستطيع العمل باجر في ارض الغير ومحرومة من الضمان الاجتماعي والصحي والعمل الشاق مما ينعكس على صحتها وجسدها وكذلك غياب الوعي لحقوقها واجباتها والنظرة الدهنية لنتائج عمل المرأة اجتماعيا المزدوج لعمل المرأة داخل وخارج المنزل وعدم الاعتراف بقيمة العمل وعدم تقييمه ضمن الدخل القومي .

2.5.3. قطاع العمل العام : في هذا القطاع تتمتع المرأة بكافة الحقوق القانونية دون تمييز مع وجود بعض الحماية القانونية المتعلقة بطبيعتها الجسدية والمتعلقة بحقوقه اجازة الأمومة ومنع تشغيلها ليلا والاعمال الخطيرة التي تؤثر على صحتها الا انها تعاني في الواقع من التمييز في منح المكافأة والترقية والتدريب والمنح والسفر وعدم توفر الخدمات الضرورية في اماكن العمل فالمشكلة في تنفيذ القانون في القطاع العام.

3.5.3. قطاع العمل الخاص: تقريبا هناك مساواة قانونية للعاملات ولكن الصعوبة في تطبيق القانون وغياب الشكل القانوني المنظم للعلاقة ما بين العاملة ورب العمل من ناحية تنظيم عقود العمل والتسجيل في الضمان الاجتماعي وعدم الاخذ من ناحية الصحية الخاصة بالحمل واجازة الأمومة والتي قد تكون سببا في فصل المرأة من العمل وشده المنافسة بين الجنسين وعدم التقيد بساعات العمل المحددة قانونيا لعمل النساء.

اذا من كل ما تقدم يمكن حصر القوانين ذات العلاقة بالتعديل او الإضافة لضمان اندماج المرأة بالتنمية الشاملة المستدامة لتمكينها الاقتصادي في :

- قانون الضمان الاجتماعي: لابد من تحديد قانون الضمان الاجتماعي بحيث يشمل القطاع المنزلي والزراعي والصناعي.
- قانون الصحة: العمل على تحديث قانون الضمان الصحي ليشمل جميع القطاعات.
- قانون العمل وتحديثه وضمان تنفيذه:
- العمل على تطبيق قانون الاحزاب السياسية والانتخابات المعدل الذي يضمن ولوج نساء اكبر في موقع اصدار القرار لما له من اهمية على تغيير وضع المرأة في المجال الاقتصادي.
- ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في خطط التنمية ورصد الاموال اللازمة في موازينها .
- انشاء مراكز خاصة بالمرأة لعمل الدراسات الاقتصادية الخاصة بالمرأة العاملة واعداد البيانات والاحصائيات.
- القيام بالحملات الإعلامية لزياده تقبل المجتمع لعمل المرأة وبالأخص الاعمال الحرة.

الخاتمة :

ان ما يحقق من انجازات لإخراج النساء من وضعية الهشاشة ، كإطلاق برامج ترقية التشغيل و مكافحة البطالة و الاجهزة المرافقة لها التي قامت بها السلطات العمومية الجزائرية لخلق ديناميكية في سوق العمل فمن غير المقبول ان تعاني المرأة في سنة 2023 من كافة اشكال الاضطهاد او الازدراء الاجتماعي او بخسها حقها في التعليم او السكن او العمل الخاص لذلك فان أي عملية لت تنجح مالم تساهم فيها المرأة ، و في المقابل لا احد يستطيع ان ينكر تحقيق المرأة لمكاسب كبيرة فقد اصبحت سيدة اعمال او رائدة اعمال و عالمة و مديرة و غير ذلك من المكاسب الي تنعم بها في الكثير من البلدان ن لذلك يجب ان يشارك الرجال و جميع الفاعلين في المجتمع من صيغة اهداف لتمكين المرأة من حقوقها المشروعة مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

او بخسها حقها في التعليم او السكن او العمل الخاص لذلك فان أي عملية لت تنجح مالم تساهم فيها المرأة ، و في المقابل لا احد يستطيع ان ينكر تحقيق المرأة لمكاسب كبيرة فقد اصبحت سيدة اعمال او رائدة اعمال و عالمة و مديرة و غير ذلك من المكاسب الي تنعم بها في

الكثير من البلدان لذلك يجب ان يشارك الرجال و جميع الفاعلين في المجتمع من صيغة اهداف لتمكين المرأة من حقوقها المشروعة مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

نتائج الدراسة :

- افتقار الوعي الاجتماعي لأهمية دور المرأة في التنمية المستدامة .
- تمكين المرأة يتحقق من خلال وعي المرأة بحقوقها و ان تتولد لديها القناعة بانها قادرة على الاندماج في سوق العمل .
- غلى الرغم من اهمية المؤسسات الداعمة مثل المؤسسة الوطنية للقرض المصغر في تنشيط دور المرأة الاقتصادي الا انها تفتقد عنصر الاستدامة .
- من المنتظر قطع اشواط كبيرة خلال العشرة سنين القادمة .
- ان مجتمعنا اليوم في حاجة ماسة الى ان ينخرط الكل في مناهضة كل اشكال الظلم و الاقصاء و التهميش ضد المرأة .

التوصيات :

- تشكل المرأة العصب الاساسي في عملية التنمية لذلك وجب الاهتمام بها و تمكينها من الخدمات المالية لتحقيق التنمية المستدامة .
- العمل على تحسين المستوى الثقافي للمرأة بالجلالات الاقتصادية من خلال اقامة الملتقيات و المؤتمرات و الدورات التدريبية .
- تقليص المسافة بين المناطق السكنية و مدارس الفتيات خاصة في المناطق الريفية .
- تشجيع المشاريع التي تناسب المرأة اكثر من الرجل و التي تستطيع من خلالها رعاية اسرتها و القيام بمشاريع اخرى كالزراعة و الصناعة ... الخ .
- استهداف المرأة الماكثة بالبيت ببرامج تأهيل و تكوين تجعلها قادرة على المشاركة في التنويع الاقتصادي .

المراجع باللغة العربية :

- 1-خضر ،أحمد (2013) ، " حقيقة مفهوم تمكين المرأة " ، متاح في maktabatmepi.org/web/khedr/0/53818/&iwxzz3M7rmjdw1j
- 2-مالك عبد الحسن احمد ، تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 23 ، العراق ، 2012 ، ص11.
- 3-محمد ، كاميليا (2012) ، " مفهوم مصطلح تمكين المرأة في المنشأة " ، متاح (women Empowerment) ، http://iicwc.org/lagna_IOI/iicwc.php?id=1038
- 4-اوكيكي، "تمكين المرأة و التنمية الريفية " ، التنمية الريفية بنيجيريا ، المفاهيم و العمليات و فرص النجاح ، اينوجو سنترى ، ص105.
- 5-يوسف بن بزة ، " التمكين السياسي للمرأة و اثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي " ، دراسة في ضوء تقارير التنمية الانسانية العالمي 2003-2008 ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، الجزائر ، 2010 ، ص20.
- 6-النعيمات خليل ، "تمكين المرأة " (2000) ، متاح في 8Maktabatmepi.org/download/3001/550/Anera6-123-127.pdh .
- 7-صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة ، مدخل سياسات النوع الاجتماعي ، مكتب غربي اسيا ، عمان 2000 ، ص13.
- 8-أحمد رزان (2008) ، "ادارة التمكين " ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا . ص109.
- 9-مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان ، تقرير المسائل الاجتماعية و مسائل حقوق الانسان ، نيويورك ، الدورة الموضوعية 2008.

- 10- محمد عبد البديع ، اقتصاد حماية البيئة ، دار الامين للطباعة ، مصر 2001، ص316.
- 11- تقرير التنمية البشرية الثانية لدوله قطر، الارتقاء بالتنمية المستدامة رؤيه قطر الوطني 2030، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2009 ، ص1.
- 12- سعد طه علام ، التنمية و الدولة ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004، ص98.
- 13- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003، ص30-31.
- 14- كاظم احمد حماده ، التنمية المستدامة مسار جديد لنظريات التنمية الحديثة، المجلة العراقية، العلوم الإدارية، العدد 18، العراق، 2008 ص91.
- 15- عبد الخالق غبد الله، "التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية "، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي، 13، الطبعة الاولى ، بيروت 1998، ص245.
- 16- نور ضياء عبد الرزاق ، "دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة ، تجارب مختارة مع اشارة الى العراق ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة و الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2020، ص23-24-25.
- 17- عصمت محمد حوسو ، الجنادر الابعاد الاجتماعية و الثقافية ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008، ص21.
- 18- الامم المتحدة ، المرأة و تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية (دراسة استرشادية)، ملخص تنفيذي ، منظمة المرأة العربية ، بدون سنة ، ص6.

المراجع باللغة الفرنسية :

- 1-Woman empowerment and economic development: on exploratory study in Paisath, sohil Mariam, 2014, development country studies, vol number 4 Page 163,170
- 2- Herbert,j and irenes, Community or organization and development, second edition, ollyn and dacon, London, 1980, p68.